ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه هنا صريح في تقدم اعتبار الاول على
الثاني وكلامه في بحث النحوي لا يدل الا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو جملة
الى المبتدأ لانه الذي يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرفه المبتدأ الى نفسه اولا وانما
كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما تقتضيه ذات المبتدأ
وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر
للضمير او غير متضمن وصف له متأخر عن ذاته فهذا الاعتبار قال ثم اذا كان الخبر متضمنا لضميره صرفه
ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني بعد صرف المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا
اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير ثانيا
هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول
ومع لم يستلزم كلامه التناقض ولا اقتضى الا ما يسند الشيء على الوجه المستبعد المستدعي كما زعم وانا اقول
فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند اليه في
تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وما يبنى الاعلى سواه وبه
هنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدأ وقام ابوه خبره مقدم عليه
او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على
ما يسند اليه في الدرجة الاولى وما يجوز زيد عرف يعني عن اسناد الفعل مرتبط بضمير المبتدأ فانه في الدرجة الثانية
ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه
زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في
الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه وانا ذكرنا اشاره به بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن زيد
عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه احتراز عنه لانه لا يفيد التجدد
كثيرا مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف

وغيرها

وكونه عائدا الى المبتدأ اولا يكفي ان كون الخبر متضمنا للضمير م

واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن م
اي احترز عن ضميره
... كلام
الشارح ١٢

وغيرها من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق الفطن اذا
اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات
بها والمضاف اليه وانما قال كثيرا مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه يختص بما بين
المسند اليه والمسند وكون المسند فعلا فانه يختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير
المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من ان في العبارة اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كا
التعريف بالعهد وبالتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير
مختص بهما لا يقتضي ان جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه
اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة
في البابين لكنه اراد ان يشير التفصيل لبعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب
وارادها بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على البعض
ثم مهد لذلك مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر
كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا من ذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالتأمل افادة تلبسه اي تلبس
الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه
عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا التمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل
بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كا
الوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة
وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم من وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك
لكان ذكر الفاعل والمفعول مع الفعل عبثا بل العبارة فيه ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك
من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد علم من وقع عليه فقط ترك الفاعل
فاذا اريد ثبوت نفس الفعل ترك الفاعل والمفاعيل ويقال وقع الضرب ١٢

Copyright © King Saud University